

وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٤ «بالتفويض»

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة قنا

عن العام المالى ٢٠٠٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة قنا جلسة ٢٠٠٤/٢/٢٩ باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠٠٣ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٤/٤/٢٠ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة قنا عن العام المالى ٢٠٠٣ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١٤١٨٧٥٢,٥٨ جنيه (فقط مليون وأربعمائة وثمانية عشر ألفاً وسبعمائة واثنان وخمسون جنيهاً وثمانية وخمسون قرشاً لاغير) وجملة المصروفات مبلغ ٤٧٢٢٦٧,٦٦ جنيه (فقط أربعمائة واثنان وسبعون ألفاً ومائتان وسبعة وستون جنيهاً وستة وستون قرشاً لاغير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٩٤٦٤٨٤,٩٢ جنيه (فقط تسعمائة وستة وأربعون ألفاً وأربعمائة وأربعة وثمانون جنيهاً واثنان وتسعون قرشاً لاغير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٣/١٢/٣١ مبلغ ٢٨٤٤٢٦,٠٢٨ جنيه (فقط اثنان مليون وثمانمائة وأربعة وأربعون ألفاً ومائتان وستون جنيهاً وثمانية وعشرون قرشاً لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٤/٤/٢٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن